حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

موقف الكويت من زيارة السادات للقدس

فالح فهد هادي الدوسري *

عضو هيئة تدريس – منتدب – كلية التربية الأساسية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - الكويت

المستخلص

تناول هذا البحث موقف الكويت من زيارة الرئيس السادات للقدس سنة ١٩٧٧ والتي أدت إلى مواقف متباينة للدول العربية، ما بين معارض ومؤيد، وما بين رافض ومتحفظ.

وقد اتخذت الكويت موقفا متحفظا من هذه المبادرة، حاولت فيه الموازنة بين عدم التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى محاولة لم شمل العرب الذين فرقتهم هذه الخطوة، وعودة التضامن إلى المنطقة من جديد.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

تيقن الرئيس المصري محمد أنور السادات أنه لكي يخرج من الأزمة التي أخذت تخيم على المنطقة بعد فشل الإدارة الأمريكية في إقناع كافة الأطراف المعنية للتوجه نحو طاولة مؤتمر جنيف لتحقيق السلام الشامل، أن الوضع أصبح في أمس الحاجة إلى عمل منفرد مهما كلفه ذلك من تضحيات، لتخوفه من مجرد العودة لحالة اللاحرب واللاسلم ولعدم رغبته في خوض غمار حرب جديدة.

ومن هذا المنطلق، كان على السادات أن يختار بين سبيلين ليس لهم ثالث: الأول: تمثل في المبادرة بدعوة كافة الأطراف إلى اجتماع دولي في القدس، إلا أن الجانب المصري استبعده لعدم ترحيب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter بهذا الخيار، أما السبيل الآخر: فهو أن يذهب إلى إسرائيل في وضح النهار، ويضع عبء مسئولية السلام على أكتافها[١]. ففضل أنور السادات هذا الحل الأخير وأخذت الفكرة تتبلور في ذهنه وبدأ في تنفيذها.

ولقد أكد لوزير خارجيته إسماعيل فهمي حتى اللحظة الأخيرة إصراره على العمل لتحقيق موقف عربي موحد، ظهر هذا جليا في اتفاقه معه على الأمور المتعلقة باجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في تونس في الفترة ما بين ١١-١٤ نوفمبر ١٩٧٧، حيث تمسك بأن القضية الفلسطينية هي أساس التسوية السلمية العادلة والشاملة[٢].

وفي التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ فجر السادات في خطابه بمجلس الشعب قنبلة هزت أركان العالم العربي، عندما أعلن من على منبر المجلس أنه على أهبة الاستعداد للذهاب إلى آخر بقعة في العالم، بل وإلى الكنيست نفسه من أجل أن يتحدث معهم في عقر دارهم سعيا وراء تحقيق السلام، وعلى هذا تأهب المسرح السياسي في المنطقة العربية لأخطر مراحله التاريخية[٣].

في حين انتاب الجانب العربي حالة من الذهول وعدم التصديق لما صرح به السادات، وأخذت التساؤلات تثار حول جدية ما يقوله، وهل هي زلة لسان أو بلاغة خطابية؟ أم أنه بالفعل سيقوم بما أعلنه.

ومن ثم، ترك إعلان زيارة السادات لإسرائيل ردود فعل متباينة في كافة أنحاء الوطن العربي، ما بين معارض ومؤيد، ولكل حججه وأسانيده، فالمعارضون رأوا أن هذا الفعل المفاجئ إنما هو خروج عن الإجماع العربي، أما المؤيدين فقد رأوا فيه محاولة لكسر الجمود الذي ظلل المنطقة[٤].

وعلى الرغم من ذلك، صمم الرئيس المصري على عدم الإنصات إلى أي تعليقات عربية، ولأي مسعى عربي يحول بينه وبين هدفه، ضاربا عرض الحائط بكل الانتقادات والتهديدات وأسرع ملبيا دعوة إسرائيل لزيارتها.

وجاءت بالفعل اللحظة المنتظرة، ووطأت أقدام الرئيس أنور السادات أرض القدس يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ في مشهد لن يتكرر بسهولة، فقد أصبح الرئيس المصري أول زعيم عربي يزور العدو في بيته، وحبس العالم أنفاسه، في حين كان العرب مشدودين من هول الصدمة عليهم، فلم يصدق أحد منهم ما يحدث أمام أعينهم[٥].

وما إن وصل الرئيس إلى القدس، حتى أسرع لإلقاء خطاب من على منبر الكنيست أكد فيه التزامه بمقررات الرباط، وبأنه لو كانت المشكلة متمركزة في مجرد استعادة سيناء ما كانت الزيارة، عارضا وجهة نظر عربية كاملة أمام الشعب الإسرائيلي، معربا عن أنه لم يأت لعقد صلح منفرد مع إسرائيل، مصمما على ضرورة انسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة، وبأن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع[٦].

وعلى هذا وضع السادات إسرائيل أمام الأمر الواقع، بل ووضع الكرة في ملعبها، وكان عليها أن تختار.

وأمام هذا المشهد المهيب، الذي هز العالم أجمع عمت موجة من الحزن الشديد المنطقة لقيام رئيس دولة لها حجمها السياسي مثل مصر التي تقود القافلة العربية بزيارة إسرائيل، مما أحدث شرخا كبيرا في الجسد العربي لخروجها بكل ثقلها من دائرة الصراع، مما أدى إلى زعزعة المسيرة العربية بل وضربها في العمق[٧]، مما نجم عنه إصابة الوطن العربي بالضعف والهوان والتفتت في الآراء والاتجاهات بعد أن كان على كلمة رجل واحد.

وعلى هذا النحو، انقسمت الدول العربية إزاء المبادرة انقساما خطيرا بين رافض ومؤيد، وآخر متحفظ في موقفه انقساما مبنيا على حسب المصالح، ولقد تشكلت جبهة الرفض من سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية، هذا بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حين اتهموا السادات بالعمالة والخيانة[٨].

أما عن الدول العربية المؤيدة فقد شملت السودان وسلطنة عمان والمغرب والصومال واليمن الشمالية، وهؤلاء باركوا مبادرة السلام ووصفوا أنور السادات بالشجاعة والبطولة[٩].

أما بالنسبة للموقف المتحفظ، فقد وقفته المملكة العربية السعودية، والكويت، وباقي دول الخليج العربي، وتونس، ولبنان، التي وقفت من المبادرة موقف الدول الوسيطة التي ممن الممكن أن تلعب دورا في امتصاص الخلافات العربية الناجمة عن الزيارة، ففي الواقع صمتت لا هي هاجمتها، ولا هي رحبت بها، وإنما فضلت التريث والانتظار للاحتفاظ بخط الرجعة، ومتابعة ما سوف تسفر عنه التطورات، محتفظة بسفرائها،وعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر في بادئ الأمر[١٠].

أخذت الحكومة الكويتية وغيرها من دول الخليج هذا الموقف المتحفظ من مبادرة السلام، وربما يعود ذلك إلى الوجود الفلسطيني في تلك المناطق وما مثله من مركز قوة وضغط، فلم تصدر بيانات فيها نوع من النقد غير المباشر مثل السعودية، حيث أعطت دول الخليج المعتدلة، ومن ضمنها الكويت، الرئيس المصري مهلة في طريقه السلمي، لأن خلافها معه لم يكن حول إقامة سلام مع إسرائيل بل في قيامه بصلح منفرد معها، وذلك حرصا منها على علاقاتها السياسية مع باقي الدول العربية[١١].

ومن أجل الوقوف أكثر على موقف الكويت، سنقوم برصد وتتبع موقفها من هذه المبادرة.

لقد وضعت الكويت صوب أعينها هذا الحدث التاريخي الذي اندلع في المنطقة، فتابعته عن كثب، حيث عكفت وزارة الخارجية على دراسة التقارير الواردة من جميع العواصم العربية، وبصفة خاصة القادمة من القاهرة ودمشق وبيروت[١٢]، كما رأت أن تترقب الوضع، وإلى أين سينتهي لتفصح عن رأيها فيما يحدث، وبالتالي فضلت أسلوب الصمت في البداية، وعدم التعقيب انتظارا منها للاستماع لوجهة نظر السادات عند عودته للقاهرة، وأيضا تمهلت لحين مجيء مسئول من مصر يكشف النقاب عن الزيارة ونتائجها، ومع ذلك حرصت على التأكيد على أنها قلبا وقالبا مع قضية العرب الجوهرية وهي فلسطين[١٣]، مؤكدة على مدى تمسكها بقرارات مؤتمري الجزائر والرباط إزاء القضية الفلسطينية، وبعدم التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني، معلنة بأنها لم يكن لديها أي معلومات بشأن هذه الزيارة، معربة عن استعدادها الكامل لحضور مؤتمر قمة عربي من أجل رأب الصدع العربي[١٤]، وعلى هذا أسرعت لإجراء سلسلة مكثفة من الاتصالات

بالحكومات العربية في محاولة من جانبها للعمل على إعادة التئام الصف[١٥].

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على التزام الكويت بالخط العربي العام بضرورة تحقيق السلام الشامل، واسترداد كافة الأراضي العربية المحتلة، وعدم الركون إلى الحلول الجزئية.

ولذلك أسرعت إلى التأكيد على ضرورة عقد لقاء عربي على أي مستوى من أجل امتصاص احتقان الموقف الذي تمر به الأمة العربية بعد هذه الزيارة التي مزقت المنطقة العربية، فقامت وبهدف تهدئة الأوضاع بإعلان أنها استشفت من السادات أنه ما زال متمسكا بالحل الشامل، وبضرورة أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية، وبالتالي أثبتت مصر أنها لم ولن تتخلى عن الموقف العربي العام[١٦].

كما أهابت بالدبلوماسيين العرب للإسراع لوضع حد لهذا الوضع الخطير الذي أخذ يعصف بالأمة وكيانها لإدراكها لأهمية التضامن العربي في هذه المرحلة الحرجة، معربة عن أسفها الشديد لما وصلت إليه العلاقات العربية، وبأن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو ضرورة توحيد الصفوف، وعودة التضامن لأنهما يمثلان من وجهة نظرها السلاحين الوحيدين في اليد العربية[١٧].

ولقد صرحت أيضا بأنها كانت مستعدة لإرسال مبعوث منها للرئيس المصري قبل زيارته للقدس، لكي يعرض عليه دعما ماديا وعسكريا، إلا أن المبادرة جاءت قبل أن تستكمل الكويت الإجراءات اللازمة لذلك، مما أدى إلى تأجيل إرسال المبعوث[١٨].

وفي نفس الوقت حاول السادات من جانبه العمل على استمالة الطرف المعتدل من أجل مواجهة الرافضين لسياسته، بأن وجه رسائل إلى ملوك ورؤساء دول الخليج، ومن ضمنها الكويت لشرح موقفه لتلافي الانقسامات، إلا أن حافظ الأسد أسرع بزيارة هذه الدول في الفترة من ٨-١٢ ديسمبر ١٩٧٧ طالبا منها التعاون مع جبهة الرفض ضد مصر، ومحاولة إقناعها بقطع مساعداتها لها، وذلك كله من أجل الضغط على الرئيس المصري لتغيير سياسته، إلا أن دول الخليج لم تتجاوب مع هذه الدعوة السورية بمعاداة مصر ونصحت الأسد بالاعتدال، إلا أن سوريا صممت على موقفها المعارض للسياسة المصرية[١٩].

الأمر الذي جعل الكويت تحرص على الوقوف بجانب السعودية في رأب الصدع الذي حدث بين مصر وسوريا بعد زيارة السادات للقدس، فعندما زارها الرئيس السوري أعربت عن أسفها لما يمر به الوطن العربي من تطورات أشعلت نيران الخلافات بين أركانه، مؤكدة للأسد بأن الحل الأمثل هو العمل من أجل استعادة التضامن العربي، ولقد استمرت في الحقيقة تؤكد على ضرورة تجاوز هذه الأوضاع العصيبة التي تجتازها الأمة بسلاح واحد وهو توحيد الصفوف[٢٠]، وذلك من منطلق تخوفها من تفتت وتشرذم العالم العربي إذا لم يتم احتواء أزمة العلاقات بين مصر والدول العربية، لحرصها الشديد على عدم تفكك حلف أكتوبر (مصر والسعودية وسوريا) الذي كان له الفضل في تحقيق ملحمة الانتصار في ١٩٧٣م.

ويتضح لنا من كل هذا أن الكويت لعبت في هذا الوقت الحرج الذي عصف بالأمة، دور الأصوات الهادئة التي لا تريد سوى جمع الشمل العربي برفضها سياسة المحاور والتكتلات الإقليمية لعدم رغبتها في مزيد من التبعثر، مؤكدة بذلك على أنها لن تنحرف عن الموقف العربي العام من القضية العربية[٢١].

وفي ضوء هذا، توجه وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمهمة تعلقت بالمساعي المحمودة لرأب الصدع العربي في إطار عمل كويتي سعودي على

نطاق واسع تدعمه الدول الخليجية الأخرى والمغرب، بهدف عدم إبعاد القاهرة عن الدائرة العربية، والحيلولة دون أن تنفرد مع إسرائيل بحل منفرد، ومن ناحية أخرى لاستغلال الظروف للوصول إلى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط(٢٢).

وعلى هذا، أعلنت رفضها لكافة مقترحات مناحيم بيجين Menahem Begin فيما يخص إحلال السلام في المنطقة، وبما يتعلق بأوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكدة على مساندتها وتأييدها لكل ما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية لأنها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٢٣).

ومن أجل عودة التضامن العربي إلى المنطقة من جديد، وإخماد نار الفتنة، ولامتصاص الخلاف بين أشقاء الأمة، حرصت الحكومة الكويتية على السعي الدءوب لرأب الصدع، والتفكير في تحقيق مصالحة عربية حقيقية تحت مظلة جامعة الدول العربية.

وهذا ما اتضح في اجتماع وزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية بالقاهرة يوم ٢٧ مارس ١٩٧٨ عندما اقترح وزير خارجية الكويت الشيخ "صباح" فكرة "لجنة المصالحة العربية" من أجل إحياء التضامن العربي، وكمحاولة لتصفية الخلافات، وإعادة العلاقات بين مصر وأشقائها العرب، التي تم بالفعل التصديق عليها وتشكلت تحت مظلة الجامعة العربية، وبرئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري وبعضوية الأمين العام للجامعة السيد محمود رياض، وزراء خارجية كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات والأردن واليمن الشمالية(٢٤).

إلا أن عمل هذه اللجنة فشل في تحقيق مصالحة عربية حقيقية بين مصر وأشقائها العرب، وذلك لإصرار السادات على المضي في طريقه السلمي، وبالتالي استغلت الولايات المتحدة هذا الوضع، فأسرعت في دفع الطرفين المصري والإسرائيلي إلى قمة كامب ديفيد لإنقاذ المسيرة السلمية، بل في الحقيقة من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حليفتها في المنطقة، بإخراج أقوى دولة عربية من دائرة الصراع.

أما بالنسبة لموقف الكويت من هذه القمة المقترحة، فقد جاء السفير الأمريكي يطلب منها أن تؤيدها، وقد كان الشيخ جابر يرغب في تأييد هذه الخطوة الأمريكية، إلا أنه رأى أنها لن تؤدي مطلقا إلى الحل العربي المطلوب(٢٥).

وعلى الرغم من المعارضة العربية لهذه القمة، فقد توجه السادات مسرعا للموافقة عليها، وانعقدت بالفعل في الفترة من ٥-١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بمنتجع كامب ديفيد بين الرؤساء الثلاثة كارتر والسادات وبيجين، وفيها ظهر مدى التعنت الإسرائيلي، والانحياز الأمريكي الكامل لها، في وقت كان الرئيس المصري يريد أن يثبت أمام الغضب العربي بأنه لن يتنازل عن تأييده للقضية الفلسطينية، الأمر الذي عقد المفاوضات، إلا أن كارتر كان مصمما على نجاحها بأي ثمن(٢٦).

وفي نهاية الأمر أسفرت هذه القمة بعد مفاوضات مكثفة وشاقة أمام التعصب الإسرائيلي وتنازلات الرئيس المصري، عن التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد التي تمت بها المصالحة بين النظام المصري والإسرائيلي بمباركة أمريكية، تضمنت الأولى إطارا للسلام في الشرق الأوسط، أما الثانية فكانت اتفاقا لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل(٢٧).

ولقد أحدثت هذه القمة تأثيرا بالغا على العلاقات المصرية – العربية، حيث أدى قرار السادات بقطع الطريق بمفرده إلى إحداث تمزق في النظام العربي وأصبح عدم الاستقرار هو الذي يظلل المنطقة، فارتفعت الأصوات تطالب باستبعاد مصر من الساحة، وبدأ الانشقاق الحاد في صفوف الأمة، وكل هذا كان المستفيد منه بالدرجة الأولى هو إسرائيل(٢٨).

فقد جاءت ردة الفعل العربية عنيفة للغاية، فبقدر ما أبدى العرب تضامنهم مع مصر في حرب أكتوبر، بقدر ما أبدوا تضامنهم ضدها عقب التوقيع على هذه الاتفاقيات، التي رفضوها إجمالا وتفصيلا، في حين اختلفت هذه الردود من حيث درجة حدتها، وإن اتفقت جميعها على معارضتهم للإطارين أو التحفظ عليهما، ومن الممكن تصنيف ردود الفعل هذه إلى ثلاثة مجموعات متباينة من منطلق مواقفها السياسية والأيديولوجية، أولها مجموعة الرفض التي تزعمتها العراق، وثانيها في الرفض بشكل متحفظ وهي مجموعة تزعمتها السعودية، وثالثها الدول المستمرة في تأييدها للسادات التي تزعمتها السودان وسلطنة عمان(٢٩).

أما عن موقف الكويت من اتفاقيات كامب ديفيد، فقد تبلور في اجتماع طارئ لمجلس وزرائها رفضت فيه هذه الاتفاقات، معربة عن مساندتها لقرارات وتوصيات القمة العربية في الرباط ١٩٧٤، وبضرورة الحل الشامل من خلال الانسحاب الكامل لإسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، والعمل على إعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وبأن السلام إذا كان يعني للولايات المتحدة منع الحرب عن طريق عزل مصر واستبعادها من ساحة الصراع، فإن ذلك يفتح الطريق لاستمرارها، مؤكدة على ضرورة التضامن العربي في إطار استراتيجية واحدة مشتركة لاستعادة الحقوق العربية المسلوبة(٣٠).

وعلى أية حال، فقد بادرت القيادة العراقية أمام الغضبة العربية ضد اتفاقيات كامب ديفيد، بالدعوة لعقد اجتماع عاجل لوزراء خارجية الدول العربية يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ تمهيدا لعقد القمة العربية الطارئة ببغداد في أول نوفمبر لدراسة الموقف الناشئ عن الاتفاقيات ونتائجها وأثرها على القضية العربية، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد النظام المصري(٣١).

وفي ضوء ذلك، تقدمت الحكومة الكويتية إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، بورقة عمل وافق عليها العراق وأبدى استعداده لمساندتها حتى تصبح سارية المفعول بل ومعتمدة من قبل مؤتمر القمة، ولقد احتوت هذه الورقة على رفض مقررات واتفاقيات كامب ديفيد رفضا قاطعا، ودعوة وزراء المالية العرب للاجتماع خلال شهر لتقدير الحجم المالي لدعم دول المواجهة، عن طريق إنشاء صندوق عربي لهذه الدول، كما تضمنت ورقة الكويت النص على إثبات الحق الفلسطيني واعتبرا منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والعمل على منع إسرائيل من استغلال الوضع في مصر لتحقيق أطماعها في النفاذ إلى البلاد العربية الأخرى عن طريقها، مصممة على رفض التسويات المنفردة، كما أكدت على وجوب تجنب الإضرار بمصالح الشعب المصري(٣٢).

وفي الواقع، لاقت هذه الورقة ترحيبا من قبل وزراء الخارجية العرب، وتم التصديق عليها لعرضها على القادة العرب في قمة بغداد.

وفي الفترة من ٢-٣ نوفمبر ١٩٧٨ افتتحت القمة العربية الطارئة ببغداد بحضور ملوك ورؤساء الدول العربية من أجل اتخاذ موقف عربي موحد وحازم تجاه التحركات المصرية المنفردة، لحرصهم الشديد على مواجهة التحديات التي تعصف بالأمة(٣٣).

ولقد انفضت هذه القمة، بعد أن أصدرت بيانا ختاميا بإدانة الاتفاقيتين مشتملا على عدة مبادئ أساسية تمثلت في:

أولا: إن قضية فلسطين هي قضية قومية.

ثانيا: أنه على الدول العربية أن تقدم كافة أشكال المساعدة لدعم النضال الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ثالثا: تأكيد الالتزام بمقررات القمم العربية، وخاصة قمتي الجزائر والرباط.

رابعا: عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل منفرد للقضية الفلسطينية بوجه خاص، والصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

خامسا: لا يقبل أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة العربية تعقد لهذه الغاية، معتبرين أن الاتفاقيات التي وقعت عليها مصر كانت خارج إطار المسئولية العربية الجماعية وتتعارض مع مقررات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وبالتالي فلن تؤدي إلى السلام العادل والشامل الذي تنشده الأمة(٣٤).

وعلى هذا، أصدر الملوك والرؤساء العرب في قمة بغداد عدة قرارات تمثلت في عدم قبول اتفاقيات كامب ديفيد وما سيترتب عليها، ورفض التسويات المنفردة مع إسرائيل، ودعوة السادات للعودة عن هاتين الاتفاقيتين، كما أكدوا على ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الذي سينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة، وبضرورة التمسك بأنظمة المقاطعة العربية وأحكام تطبيقها، كما قرر المؤتمر تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقرها إلى تونس إذا وقعت معاهدة صلح منفردة مع العدو(٣٥).

كما أصدرت القمة قرارا إيجابيا مهما للغاية بدعم الجبهة الشرقية المكونة من سوريا والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية كمحاولة لتوحيد الجهود العربية كافة، وخصصت لها مبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار يتم توزيعه على عشر سنوات، وقد أسهمت الكويت بحوالي ٥٥٠ مليون دولار لتشكيل جبهة عسكرية عربية قوية ضد إسرائيل(٣٦).

إلا أن الخلافات العربية دبت في هذه الجبهة مما أدى إلى الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار الحيوي، فتشتتت الجهود وتفككت الروابط، وضاع الأمل كغيره كثيرا فقد أعطى العرب بأيديهم لإسرائيل الفرصة الذهبية لأن تفعل بهم كل ما يحلو لها مستهينة بالمنطقة برمتها.

وعلى كل حال، خرجت قرارات قمة بغداد بمثابة إعطاء القيادة المصرية فرصة أخرى للعودة مرة ثانية إلى الصف العربي، ولقد اعتبرت الكويت أن القمة وقراراتها بمثابة رد فعل طبيعي على توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد لتصميم السادات على عقد اتفاق سلام منفرد مع العدو(٣٧).

وفي نهاية المطاف كانت الكويت ترقب ما يمكن أن يحصل عليه الرئيس المصري مقابل مبادرته، وهل ستنجح في تحقيق السلام المرجو، وهل ستستجيب إسرائيل لنداء أنور السادات، أم ستصبح محاولته في مهب الريح، وكأنها لم تحدث، على أنها من جانبها حاولت بكل ما لديها من قوة لتحقيق تصالح عربي بين أطراف الأمة، فلم تكن مشكلتها أن تحقق مصر سلاما على جبهتها وتستعيد أرضها، وإنما لم ترض بالتوجه المنفرد مع العدو بعيدا عن دول الجبهة الأخرى لرغبتها في سلام شامل يحقق الاستقرار لكافة الأراضي العربية، ولاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وهكذا، فعندما وجدت الكويت أن الجانب المصري يؤكد على خطه السلمي المنفرد بعقد اتفاق كامب ديفيد حددت موقفها برفض ذلك رفضا قاطعا، ولكنها في نفس الوقت كان لديها أمل قوي في أن يعود الابن الضال إلى رشده في يوم من الأيام، إلا أن ذلك لم يحدث للأسف، فقد استكمل السادات مسيرته متجاهلا المعارضة العربية، عاقدا العزم على المضي قدما لتحقيق السلام المنشود بتوقيع صلح منفرد مع العدو الصهيوني في ٢٦ مارس ١٩٧٩، فقطعت العلاقات بين مصر والكويت لالتزام الأخيرة بالموقف العربي العام الذي أجمع على رفض هذه المعاهدة.

Abstract

Kuwait's position on Sadat's visit to Jerusalem

by Faleh Fahd Hadi

This research dealt with the position of Kuwait towards the visit of President Sadat to Jerusalem in 1977, which led to different positions of the Arab countries, ranged between the advocation and objection, rejecting and conservatism.

Kuwait has taken a conservative stance against this initiative, in which it tried to balance the non-infringement of the rights of the Palestinian people on the one hand, and on the other, the attempt to reunite the Arabs who were scattered by this step and the return of solidarity to the region again.

الهوامش

(١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب (ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨)، ص١٩٨، جمال هران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١ (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤)، ص٣١٨.

(٢) رشاد كامل، السادات المبادرة والمنصة (مطابع روز اليوسف، سوزانا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤)، ص٣٨، إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط (ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥)، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٣) موسى صبري، السادات.. الحقيقة والأسطورة (ط٢، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥)، ص٤١٦-٤٢٠، عبد العظيم رمضان، العلاقات المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩-١٩٨٤ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١)، ص١١٧، ولمزيد من التفاصيل انظر: خطاب الرئيس المصري أنور السادات حول استعداده لزيارة إسرائيل (القاهرة ١٩٧٨/١١/٩)، الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، الوثيقة رقم ٣٠٨ (الجامعة الأمريكية، مكتبة يافث التذكارية، بيروت، ١٩٧٧)، ص٦٧٧-٦٧٨.

(٤) الأهرام ١٩٧٧/١١/١٩ (مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، مبادرة السلام)، ص١٤٧٨.

(٥) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل "عواصف الحرب وعواصف السلام"، (ط٥، الجزء الثاني، دار الشروق، ١٩٩٦)، ص٣٦٨، منير الحمش، السلام المدان (ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٨٦.

(٦) جوزيف فينكليستون، وهم التحدي (ط١، دار العالمية للكتب والنشر، ١٩٩٩)، ص٢٩٢، عدنان السيد حسين، عصر التسوية – سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية (ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٠)، ص٨١-٨٣، ولمزيد من التفاصيل انظر: خطاب الرئيس المصري في الكنيست الإسرائيلي (القدس ١٩٧٧/١١/٢٠)، الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، الوثيقة رقم ٣٣٤، ص٧١٥-٧٢١.

(٧) مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (ط١، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، ص٥٦٠-٥٦١، شفيق الحوت، نحو استراتيجية عربيةجديدة (شؤون فلسطينية العدد ١٠٩، ديسمبر ١٩٨٠) ص٢٢-٢٣.

(٨) إبراهيم كامل، السلام الضائع (كتاب الأهالي رقم ١٢، جريدة الأهالي، القاهرة، ١٩٨٧)، ص٥٤، ولمزيد من التفاصيل انظر: سعد الدين إبراهيم، المبادرة بين التصلب الإسرائيلي ومجموعة الرفض (السياسة الدولية، السنة الرابعة عشرة، العدد ٥٢، إبريل ١٩٧٨)، ص٢٤-٢٥.

(٩) طه المجدوب، حرب أكتوبر.. طريق السلام (وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٩٣)، ص١٠٩،نجاح العشري، السادات ما له وما عليه (ط١، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١)، ص١٧٣-١٧٤.

(١٠) عاطف السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧-١٩٧٩ (دار عطوة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧)، ص١٧٧-١٧٨، وانظر كذلك: حسن نافعة، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم.. إلى التسوية المستحيلة (ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦)، ص٧١.

(١١) عبد الستار طويلة، السادات في إسرائيل "حرب أم سلام" (مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٨)، ص٥٢، محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ص٣٧٩.

(١٢) القبس، العدد ١٩٧١، ١٩٧٧/١١/٢٠، ص٣.

(١٣) نفس المصدر، العدد ١٩٧٩، ١٩٧٧/١١/٢٢، ص٣.

(١٤) نفس المصدر، العدد ١٩٨١، ١٩٧٧/١١/٢٤، ص٣.

(١٥) نفس المصدر، العدد ١٩٨٣، ١٩٧٧/١١/٢٦، ص٣.

(١٦) نفس المصدر، العدد ١٩٨٤، ١٩٧٧/١١/٢٧، ص٣.

(١٧) نفس المصدر، العدد ١٩٨٥، ١٩٧٧/١١/٢٨، ص٣.

(١٨) الوطن، العدد ١٢٢٥، السنة ١٦، ١٩٧٧/١١/٢٩، ص١.

(١٩) طه المجدوب، المرجع السابق، ص١١٥.

(٢٠) القبس، العدد ١٩٩٠، العدد ١٩٩٨، ١٩٧٧/١٢/١، ١٩٧٧/١٢/٣، ص٣.

(٢١) نفس المصدر، العدد ٢٠٠٤، ١٩٧٧/١٢/١٨، ص٢.

(٢٢) الوطن، العدد ١٢٤٢، ١٩٧٧/١٢/٢٠، ص١٥.

(٢٣) القبس، العدد ٢٠١٢، العدد ٢٠١٦، ١٩٧٧/١٢/٢٦، ١٩٧٧/١٢/٣٠، ص٣.

(٢٤) حديث الشيخ الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي (النهار العربي والدولي، باريس، ١٩٧٨/٧/١٥، الوثائق العربية، ١٩٧٧، الوثيقة رقم ٢٢٣، ص٤٢٦-٤٢٧، محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٦٧، إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٢٥) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٦٧.

(٢٦) حسين إبراهيم العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد (الحكم الذاتي في الضفة والقطاع) (ط١، دار الاتحاد للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦)، ص٨٧-١١١، أنيس منصور، ماذا قال وقيل في كامب ديفيد يوم بيوم ولأول مرة (مجلة أكتوبر، السنة الثانية، العدد ١٠٢، ١٨ أكتوبر ١٩٧٨)، ص٥-١٣.

(٢٧) بطرس بطرس غالي، طريق مصر إلى القدس "قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط" (ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٥٤، عبد العزيز نوار وآخرين، دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط، مؤتمر كامب ديفيد.. رؤية علمية (جامعة عين شمس، مطبعة الجامعة، القاهرة، ١٩٧٨)، ص١٠-١٤، صلاح العقاد، السادات وكامب ديفيد "الاتفاقات وأصولها التاريخية" (ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤)، ص١٨١-١٨٤.

(٢٨) هاني الحوراني، التسوية السلمية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، في (السيد يسين أحمد فخر (محررا)، موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين، أعمال المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ٢-٣ أبريل ١٩٩٦، (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٦)، ص١٩٨-٢٠٢، عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥.

(٢٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤتمر كامب ديفيد "دراسة توثيقية" (مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٩)، ص٤٥، زكريا حسين، العرب إلى أين؟ (ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٩٦)، ص٢٦٤-٢٦٦.

(٣٠) تصريح السيد جاسم المرزوق وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي بالنيابة بعد اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة اتفاق كامب ديفيد (الكويت ١٩٧٨/٢/٢٠) (السياسة، الكويت، ١٩٧٨/٩/٢١)، الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٨، الوثيقة رقم ٣١٢ (ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠)، ص٤٣٦.

(٣١) جابر إبراهيم الراوي، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن (ط١، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٨٥)، ص٧٣، أحمد يوسف أحمد، السياسة الخارجية الداخلية وأداء الدور، في: بهجت قرني، علي الدين هلال "محررا"، السياسات الخارجية للدول العربية (ت: جابر سعيد

عوض، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص٣٢٨.

(٣٢) نجيب عبد الهادي، رفض كويتي قاطع لاتفاقيات كامب ديفيد "ورقة عمل كويتية مقدمة إلى قمة بغداد" (الوطن ١٩٧٨/١٠/٢١)، ص١٣.

(٣٣) وحيد عبد المجيد، القمم العربية - كيف بدأت وأين أصبحت؟ (المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد ١٠٥، نوفمبر ١٩٧٨)، ص٢٥، سوسن حسين وآخرين، من مؤتمر كامب ديفيد إلى محادثات واشنطن "الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد" (السياسة الدولية، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩)، ص٢٢٧.

(٣٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره "عرض وثائقي" (ط١، سلسلة الدراسات رقم ٥٠، بيروت، ١٩٧٨)، ص٢٠٠-٢٠١، عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين (ط٢، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥)، ص٢٩٦، انظر البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع (بغداد ١٩٧٨/١١/٥)، (تشرين، دمشق، ١٩٧٨/١١/٦)، الوثائق العربية ١٩٧٨، الوثيقة رقم ٣٥٤ (الجامعة الأمريكية، مكتبة يافث التذكارية، بيروت، ١٩٧٨)، ص٧٠٢-٧٠٤.

(٣٥) جامعة الدول العربية،مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها (١٩٤٦-١٩٩٠)، مؤتمر القمة العربي التاسع (٢-١٩٧٨/١١/٥)، (الأمانة العامة، تونس، ١٩٩٦)، ص٩٣-٩٥، مذكرات محمود رياض، أمريكا والعرب (ط١، الجزء الثالث، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٣٦) محمد السيد سعيد، هياكل العمل العربي المشترك – تجاوز أزمة النظام العربي (السياسة الدولية، العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠)، ص٣٨، محمود رياض، التضامن العربي والأمن القومي (مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد السابع عشر والثامن عشر، ١٩٩٠)، ص١٧.

(٣٧) سوسن حسين وآخرين، المرجع السابق، ص٢٢٧.